اختراق دمياط يضع الأوكتاجون وصفقات السلاح تحت الاختبار وأسئلة الجاهزية تطارد المؤسسة العسكرية

الأحد 2 أغسطس 2026 06:00 م

أعاد هجوم الطائرة المسيرة على سفينتي غاز في ميناء دمياط يوم 29 يوليو 2026 فتح ملف الجاهزية الدفاعية المصرية بعدما أكدت الحكومة في اليوم التالي أن طائرة مسيرة تسببت في الحريق الذي أصاب سفينتي إنرجوس وينتر وغازلوغ سالم من دون خسائر بشرية بينما بقيت هوية الجهة المنفذة غير معلنة حتى الآن

ويضع الحادث أسئلة مباشرة أمام السلطة التي افتتحت في 4 يوليو 2026 مقر القيادة الاستراتيجية المعروف بالأوكتاجون في العاصمة الإدارية الجديدة وقدمت المشروع باعتباره مركزا متقدما للقيادة والسيطرة وإدارة الأزمات لأن وصول مسيرة إلى منشأة طاقة حيوية بعد أسابيع من الافتتاح يجعل اختبار الجاهزية مرتبطا بالأداء الفعلي لا بحجم المباني أو مراسم الاستعراض

الأوكتاجون وصفقات السلاح أمام اختبار القدرة على الحماية

وتكشف بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن مصر كانت ثالث أكبر مستورد للسلاح في العالم خلال الفترة من 2015 إلى 2019 ثم تراجعت إلى المركز الثامن خلال 2020 إلى 2024 رغم استمرارها ضمن قائمة أكبر المستوردين وهو ما يؤكد ضخامة مسار التسليح الذي اتبعته الدولة خلال سنوات حكم عبد الفتاح السيسي

كما شملت المشتريات 24 مقاتلة رافال وفرقاطة متعددة المهام في صفقة فرنسية بلغت قيمتها نحو 5.2 مليار يورو عام 2015 ثم تعاقدت القاهرة في مايو 2021 على 30 مقاتلة رافال إضافية بتمويل يمتد لعشر سنوات وبقيمة قدرتها تقارير دولية بنحو 4.5 مليار دولار إلى جانب توسع بحري في فرقاطات وغواصات وسفن إنزال

وفي المقابل يوضح معهد ستوكهولم أن 51 بالمئة من واردات مصر الرئيسية خلال 2015 إلى 2019 كانت طائرات بينما أصبحت السفن تمثل 65 بالمئة من وارداتها خلال 2020 إلى 2024 وهو تحول يعكس تركيز الإنفاق على قدرات الضرب البعيد والقوة البحرية لكنه لا يقدم وحده دليلا على كفاءة منظومات الإنذار المبكر وحماية الأهداف الحيوية

ومن هذه الزاوية يرى الباحث يزيد صايغ من مؤسسة كارنيغي أن توسع الدور العسكري في عهد السيسي لم يقتصر على المهام الدفاعية بل امتد إلى إدارة الأراضي والبنية الأساسية والأصول والشركات وهو ما جعل المؤسسة العسكرية فاعلا اقتصاديا مستقلا قادرا على التأثير في سياسات الدولة والاستثمار ويمنح هذا التوصيف بعدا مؤسسيا للسؤال عن توزيع الأولويات والموارد

ولهذا لا تسمح الوقائع المنشورة باعتبار كثرة السلاح دليلا تلقائيا على غياب القدرة كما لا تسمح باعتبارها دليلا تلقائيا على الجاهزية لأن تقييم الدفاع الجوي يحتاج إلى بيانات عن الرصد والاستجابة وقواعد الاشتباك وسلسلة القيادة وهي معلومات غير معلنة بينما أثبت حادث دمياط أن اختراقا بطائرة مسيرة وصل بالفعل إلى هدف طاقة استراتيجي داخل الأراضي المصرية

مركزية القرار وتداخل الرئاسة مع المؤسسة العسكرية

وبالتوازي افتتح السيسي الأوكتاجون بوصفه مركز القيادة الاستراتيجية للدولة على مساحة ضخمة تضم 13 منطقة رئيسية وفق البيانات الرسمية مع أنظمة للقيادة والسيطرة والاتصالات والذكاء الاصطناعي وقدمت الهيئة العامة للاستعلامات المقر باعتباره أداة لتسريع القرار وتعزيز التنسيق بين أفرع القوات المسلحة ورفع الاستعداد أمام التحديات الإقليمية والدولية المتغيرة

لكن طبيعة النظام السياسي تجعل سؤال من يقرر وكيف تصنع القرارات العسكرية جزءا من تقييم الجاهزية لأن الدستور يمنح الرئيس موقع القائد الأعلى للقوات المسلحة بينما تتركز القرارات الكبرى في مؤسسة الرئاسة كما ظهر في الإشراف الشخصي للسيسي على مشروعات عسكرية ومدنية واسعة وفي الحضور المباشر للرئاسة داخل إدارة قطاعات اقتصادية ترتبط بالمؤسسة العسكرية

وفي هذا السياق كتب الباحث روبرت سبرينغبورغ أن حكم السيسي نقل الاقتصاد العسكري إلى نموذج أكثر ارتباطا بالأجهزة الأمنية وبشبكات السلطة المقربة من الرئاسة وأن هذا التحول أضعف الطابع المؤسسي لمراكز القرار لصالح دوائر أضيق وهو توصيف يثير مسألة تأثير المركزية الشديدة على قدرة المؤسسات على المبادرة والتقييم المستقل عند الأزمات المفاجئة

ومن ثم لا يمكن الجزم بأن حادث دمياط نتج عن قرار سياسي بتقييد الاستجابة العسكرية لأن التحقيقات المنشورة لم تقدم هذه النتيجة كما لم تعلن السلطات مسار الطائرة أو نقطة إطلاقها أو زمن اكتشافها أو ما إذا كانت وسائل الدفاع الجوي رصدتها قبل إصابة السفن ولذلك يبقى الربط المباشر بين الحادث وإرادة القيادة ادعاء يحتاج إلى دليل غير متاح

ومع ذلك تستطيع الحكومة إغلاق جزء كبير من مساحة الشك بنشر نتائج فنية محددة عن مسار الطائرة ونطاق الرصد وتوقيت الإنذار وإجراءات حماية الميناء لأن الصمت عن هذه العناصر يترك المقارنة قائمة بين الخطاب الرسمي عن مركز قيادة ذكي بالغ التطور وبين واقعة تمكنت فيها طائرة مسيرة من إصابة هدف يرتبط مباشرة بأمن الطاقة خلال ذروة الصيف

جيش واسع التسليح ودور اقتصادي متضخم وأسئلة عن الأولويات

وعلى مستوى الموارد تحصل مصر منذ عقود على تمويل عسكري أمريكي سنوي يدور حول 1.3 مليار دولار وقد طلبت الإدارة الأمريكية المبلغ نفسه للسنة المالية 2026 وفق تقرير خدمة أبحاث الكونغرس بينما قدمت الولايات المتحدة لمصر منذ 1946 قرابة 90 مليار دولار من المساعدات الثنائية التاريخية بما فيها المساعدات العسكرية والاقتصادية التي توسعت بعد معاهدة السلام

وفي الوقت نفسه سجل معهد ستوكهولم أن واردات مصر من السلاح انخفضت 44 بالمئة بين الفترتين 2015 إلى 2019 و2020 إلى 2024 لكنها بقيت ضمن الثمانية الكبار عالميا وهو ما يعني أن السؤال لا يتعلق فقط بحجم الشراء بل بترتيب الأولويات بين التسليح والمنظومات الدفاعية المتكاملة والتدريب والجاهزية والصيانة وقدرات الاستخبارات والاستطلاع والإنذار المبكر

ومن الناحية الاقتصادية يقول تيموثي كالداس نائب مدير معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط إن توسع الشركات المرتبطة بالمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية جعل الاقتصاد أكثر اعتمادا على الدولة والعقود العامة وأضعف المنافسة والاستثمار الخاص بينما حذر في كتاباته من أن تركيز القوة في دوائر ضيقة يحقق سيطرة قصيرة الأجل لكنه ينتج هشاشة مؤسسية على المدى الأطول

وبناء على ذلك يصبح السؤال المشروع هو ما إذا كانت موارد المؤسسة العسكرية موزعة بصورة تحقق أعلى جاهزية لحماية الحدود والموانئ والطاقة أم أن اتساع المهام الاقتصادية والإنشائية والإدارية يستهلك جزءا من الاهتمام المؤسسي الذي يفترض أن يتركز على الدفاع والأمن القومي وهو سؤال تدعمه بنية الدور العسكري لكنه يحتاج إلى بيانات رسمية أكثر شفافية لتحديد أثره العملياتي بدقة

أما الحديث عن عمولات في صفقات التسليح فلا تكشف المصادر المفتوحة التي راجعتها وثائق موثوقة تسمح بإثباته كحقيقة ولذلك لا يصح إدراجه كاتهام جازم بينما تستطيع الصحافة مساءلة غياب الشفافية حول الأسعار وشروط التمويل والأولويات والرقابة البرلمانية لأن جزءا من صفقات السلاح المصرية يعلن بصورة محدودة ولا تتاح تفاصيله المالية والتشغيلية كاملة للرأي العام

وفي الخلاصة لا يثبت اختراق دمياط أن الجيش المصري بلا قدرة ولا يثبت الأوكتاجون وصفقات السلاح أن البلاد محصنة من الاختراق وإنما تكشف الواقعة فجوة تستحق التحقيق بين استثمارات عسكرية ضخمة وخطاب رسمي عن قيادة متطورة وبين قدرة طائرة مسيرة مجهولة على الوصول إلى ميناء استراتيجي وهو اختبار لا تحسمه الاستعراضات بل المعلومات والمحاسبة ونتائج التحقيق الفني